



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الصناعة وافق تطورها في المنطقة الساحلية

اسم الكاتب: د. نور الدين هرمز، فهيم سلامي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3901>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 23:33 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



الصناعة وأفاق تطورها في المنطقة الساحلية

الدكتور نور الدين هرمز
فهمي سلامي^٠

(قبل للنشر في 3/2/2000)

□ الملخص □

انطلاقاً من إبراكنا العميق بأهمية الصناعة ودورها المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، بحثنا في واقع القطاع الصناعي في المنطقة الساحلية. وقد وجينا أن هناك قطاعاً صناعياً متميزاً، وخاصة القطاع العام، لكنه يعاني من مشكلات كثيرة. أهمها علاقته مع الجهات الرسمية (وزارات المالية، التموين والتجارة الداخلية). كما أن القطاع الخاص يعاني قلة رؤوس الأموال الموجونة وضعف التوجّه نحو الاستثمار في الصناعة. وما يزيد الأمر سوءاً في القطاع الخاص عدم وجود مدن صناعية مخدمة بشكل جيد. كما وجينا أن الكثير من الصناعات القائمة ملوثة للبيئة بشكل أو بآخر وفي ضوء هذه النتائج حاولنا تعزيز دراستنا التحليلية بالاقتراحات والتوصيات العلمية التي نراها مناسبة لحل هذه المشكلات والصعوبات.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.
** طالب ماجستير في قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.

The Industry and Potential Development in the Costal Region

Dr. Nur Al-Din HERMEZ*
Fahim SALAMI**

(Accepted 2/3/2000)

□ ABSTRACT □

Starting from our deep understanding of the importance of industry and its central role in reaching the expected Economical Development, we investigated the status of industrial sector in the Coastal Region and we found that there is a distinguished industry, especially in the public Sector but it is suffering from many problems such as its relationship with the official institution (The Ministries of finance, Supply and Internal Trade).

Additionally the private Sector is also suffering from the shortage of the existing Capitals and the weakness of direction towards investment in industry. What is worst of all is the non-existence of a well serviced Industrial Cities. We found also that many of the existing Industries are environment polluting Industries in one way or another.

In the light of these results we have tried to enhance our analytical study by suggestions and recommendations which we consider suitable to solve these problems and difficulties.

* Assoicate Professor at the department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** Master Student at the department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

الصناعة فرع من فروع النشاط الذي يتولى تحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغير المعدنية وغيرها من الثروات الطبيعية إلى منتجات قابلة للتداول ومجهزة لوفاء بحاجات الإنسان في الاستهلاك والاستثمار والانتاج.

والمنطقة الساحلية هي الواجهة الغربية للقطر. كما إنها جزء من حوض البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي في الشرق الأوسط. هذا الجزء يحوي الكثير من الخامات الزراعية والخامات الالامعدنية مثل الاسفلت الصخور، رخام، شبه رخام، بازلات، كلسية.

كما يوجد فيه الكثير من الصناعات مثل تكرير البترول وصناعة الكهرباء والإسمنت والغزل والنسيج والألمونيوم والتبغ..... الخ.

لكن:

ما هو واقع القطاع الصناعي في هذه المنطقة ونحن على أبواب قرن جديد، وما هي المشكلات والصعوبات التي يعاني منها. هل يوجد ثلث بيئة ناتج عن الصناعات القائمة الخ كل هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عليها في بحثنا هذا. أملين أن نوفق في ذلك

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على واقع القطاع الصناعي في المنطقة الساحلية من حيث عدد ونوع الصناعات القائمة.

كما يهدف إلى تحديد الصعوبات والمعنكسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتربطة على النشاطات الصناعية في المنطقة الساحلية. تمهدًا لاقتراح الحلول اللازمة للارتفاع بها وجعلها أكثر تكاملاً مع بقية القطاعات وخاصة القطاع الزراعي الرائد في هذه المنطقة.

أسلوب البحث:

سنعتمد في بحثنا هذا على الأسلوب التاريخي حيث سندرس نشوء وتطور القطاع الصناعي في المنطقة الساحلية. كما سنعتمد على الأسلوب الوصفي حيث سنصف بالأرقام واقع هذا القطاع ونحن على أبواب قرن جديد. كما سنصف الصعوبات التي يعاني منها.

وبعد ذلك سنجري تحليلًا لهذه الأرقام والمعطيات من أجل وضع الاقتراحات والحلول العلمية المناسبة لحل جملة المشكلات والصعوبات التي تعرّض سبل التنمية الصناعية في المنطقة الساحلية.

أولاً: دور الصناعة في عملية التنمية الاقتصادية.

تحتل الصناعة مركزاً حيوياً في اقتصاديات المجتمعات الحديثة وتعد محركاً لا غنى عنه من محركات النمو وهي أساسية بالنسبة للبلدان النامية إذ تستطيع بها أن توسع قاعدتها الإنتاجية وتلبى احتياجاتها المتزايدة. ومن جهة أخرى فإن الكثير من الاحتياجات البشرية الأساسية لا يمكن إشباعها إلا عن طريق السلع والخدمات التي توفرها الصناعة. ويمكن بيان الدور الذي تتطلع به الصناعة في عملية التنمية على النحو التالي:

- أ- الصناعة تحقق زيادة كبيرة في الدخل القومي لأن زيادة الاستثمار في الصناعة يؤدي إلى ارتفاع مستوى إنتاجية العمل الاجتماعي وارتفاع مستوى الإنتاجية يعني ارتفاع مستوى الدخول (متوسط الدخل الفردي) مما ينعكس بدوره على بقية أجزاء الاقتصاد القومي.
- ب- إن معظم نظريات التنمية الاقتصادية الحديثة تركز على ضرورة توفر حد أدنى من الاستثمارات في بداية انطلاق عملية التنمية الاقتصادية في سبيل خلق أقطاب للنمو والتي هي بمثابة وحدات اقتصادية قائمة لها قدرة التأثير على استقطاب وإقامة فروع وصناعات أخرى مكملة لها. وتعد الصناعة النشاط الأكثر قدرة على القيام بذلك هذا الدور واستقطاب مجمل عملية التنمية لما تتحققه من تشابك اقتصادي بين الأنشطة المختلفة وبما تنتجه من معارف فنية وتكنولوجية ورفع لمستوى المهارات القائمة.
- ت- إن التنمية الصناعية تؤدي إلى توسيع الاقتصاد القومي إذ يتغير التركيب السمعي للدخل القومي على أثر نمو وتدعم حركة التصنيع وهذا يعني انخفاض الأهمية النسبية للمحصول الواحد كمكون للدخل القومي ومن ثم تقليل الآثار الضارة الناجمة عن تقلب أسعار المواد الأولية على الدخل القومي وتحقيق قدر كاف من الاكتفاء الذاتي.
- ث- من جهة أخرى يترتب على إقامة الصناعات التصديرية زيادة نصيب المنتجات الصناعية من إجمالي الصادرات، ولاشك أن هذا يخفف من المشكلات التي تواجه صادرات الدول النامية إلى الأسواق الصناعية المتقدمة.
- ج- ومن المؤكد أن الازدياد المستمر للتراكم الرأسمالي (الاستثمار) في الصناعة، يؤدي إلى زيادة طاقة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة الناجمة عن الزيادة السكانية وفائض القوى العاملة الموجودة في القطاعات الأخرى.
- ح- إن عملية التصنيع تؤدي إلى إحداث تغيير في البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع وإرساء قيم جديدة وتقاليد وعادات جديدة نتيجة لاختلاف الجوهرى في طبيعة العمل الصناعي عن العمل الزراعي ونتيجة لما يرافق عملية التصنيع من زيادة واتساع المناطق الحضرية.
- أخيراً لا بد أن نؤكد، أن تصنيع الإقليم أو المنطقة الزراعية سيؤدي إلى نمو الزراعة نفسها بسبب زيادة الطلب وتتنوعه على المنتجات الزراعية، كما ستتولد زيادة في الطلب على منتجات القطاع الصناعي.

ثانياً: موقع ودور المنطقة الساحلية في الجمهورية العربية السورية:

إن المنطقة الساحلية السورية هي جزء من حوض البحر المتوسط والعالم العربي في الشرق الأوسط، ويبدو أن هذا الإطار الجغرافي العالمي الشامل هو التعريف الأكثر ملائمة لها مادياً كان أم اجتماعياً. ضمن الإطار الجغرافي تعتبر المنطقة الساحلية كلاً متجانساً ومعرفاً بوضوح (طبوغرافيا - مناخ - مجموع أمطار الخ)

وفي الماضي كانت المنطقة الساحلية واحدة من أهم ثلاث مناطق في القطر وبالرغم من أنها صغيرة نسبياً (2.3 % فقط من الأراضي السورية) فإن المنطقة الساحلية تشكل /11% من مجموع السكان (1). /4% من الأراضي الزراعية/22% من الغابات و/10-12% من الثروة الوطنية (2) إن أهم الثروات في المنطقة الساحلية هي الثروة الزراعية وهناك أمثلة يجب إبرازها (56 % من إنتاج القمح، 78 % من إنتاج القول السوداني 99% من إنتاج الحمضيات (3). وفي المنطقة الساحلية 95% من البيوت الزراعية المحمية والمستمرة فعلاً (4)

إلى جانب الزراعة، فإن المنطقة تمتلك طاقة لتصنيفها 50% من النفط، و 35% من توليد الكهرباء (5) وانطلاقاً من أن أكثر من 90% من التجارة العالمية تتم عن طريق الموانئ البحرية (6). من هنا نستطيع أن ندرك أهمية مرفأ طرطوس ومرفأ اللاذقية ليس بالنسبة للقطر فحسب بل بالنسبة للدول المجاورة أيضاً. حيث تبلغ الطاقات المرفقة لهما أكثر من 18 مليون طن سنوياً (7).

كما يعطي الشاطئ والعديد من المواقع الأخرى الهمة وال موجودة في المنطقة. أهمية سياحية كبيرة لها وبالرغم من ذلك فإن قيمتها العظمى بالنسبة للقطر تكمن في مواردها الطبيعية والبشرية المرتبطة بالبحر والساحل، وبالمقارنة مع دول أخرى تقع على البحر الأبيض المتوسط نجد أن امتداد الساحل السوري قصير، ولكن له أهمية كبرى في تنمية وتطوير عدد من النشاطات الاقتصادية الموجهة نحو الساحل والبحر (نقل البضائع، صناعات متعددة - سياحة - صيد الأسماك - زراعة).

وبسبب أهميتها الاقتصادية ومساحتها المحدودة فإن المنطقة الساحلية ومواردها الطبيعية ثفت الانتباه إلى ضرورة القيام بإدارة وتنظيم عقلاني لقيق المنطقة على المدى الطويل.

ثالثاً: واقع القطاع الصناعي في المنطقة الساحلية:

حتى وقت قريب كانت أهم الثروات في المنطقة الساحلية هي الثروات الزراعية التي تعتبر عماد اقتصاد المنطقة الساحلية، ففي عام 1970م. كانت الزراعة أوسع القطاعات الاقتصادية نشاطاً، حيث كانت تشغّل حوالي 60% من مجموع القوى العاملة (8).

ولم يكن هناك أي منشآت صناعية ضخمة بل كانت هناك حرف صناعية لا أكثر ولا أقل. ولكن بعد عام 1970 - أي بعد الحركة التصحيحية بدأ الاهتمام بالقطاع الصناعي وخاصة القطاع العام بهدف الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية الموجودة في المنطقة وبهدف الاستفادة من البنية التحتية المنظورة والمنتشرة في الطرق البرية والمرافئ البحرية.

والآن وبعد مرور ثلاثة عقود على هذه الإنطلاقة، نرى القطاع الصناعي متميزاً في المنطقة الساحلية حيث القدرة الكهربائية المولدة في المنطقة ولاسيما في محطة بانياس تعادل 30% من إجمالي القدرة المولدة في القطر ككل. وفي مجال تصفية النفط نرى مصفاة بانياس التي تبلغ طاقتها السنوية 6 مليون طن. وفي صناعة الأسمنت نرى شركة إسممنت طرطوس التي تبلغ طاقتها 32% من استطاعة القطر. واللاذقية هي بلا منازع مركز الأشطنة الصناعية في المنطقة الساحلية حيث يوجد في منطقة اللاذقية (المدينة) تجمع من المنشآت الصناعية ذات القدرة الرائدة مثل الخشب والمحركات والمنسوجات والجبس والرخام والتبغ ... الخ.

وفيما يلي جدول بين المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام في الساحل السوري وعدد العمال والطاقة الإنتاجية:

منشآت القطاع العام في الساحل السوري وعدد عمالها وطاقتها الإنتاجية عام 1999م.

اسم المنشأة	سنة التشغيل	عدد العمال	الطاقة الإنتاجية/سنويا
شركة مصفاة بانياس	1981	3000	6 مليون طن متري
شركة طرطوس لصناعة الإسمنت ومواد البناء	1982	2500	1500000طن
الشركة العامة لصناعة المحركات الكهربائية باللانقية	1974	456	7700 محرك
الشركة العامة لصناعة الألمنيوم باللانقية	1978	300	260000 طن
الشركة العربية لصناعة الأخشاب	1958	400	3م 6700
الشركة العامة لخيوطقطنية باللانقية	1997	2200	15 ألف طن
مشروع توسيع غزل اللانقية	-	2500	15 ألف طن
مشروع غزل جبلة الجديد	-	2200	15000 طن
شركة الساحل السوري الكوتشرونة جبلة	1977	350	5000طن
الشركة العامة لاستثمار الرخام وأحجار الزينة والجص باللانقية	1982	900	80000 طن
الشركة العامة للإسفلات	1970	235	90 ألف طن
المؤسسة العامة للتبيع (فرع المنطقة الساحلية)	1974	6558	980طن
الشركة السورية لتسويق وتصنيع الفستق السوداني بطرطوس	1969	100	9980طن
شركة الحرير الطبيعي بالدربيكش	1980	100	40طن حرير
معمل تعبئة المياه بالدربيكش	1976	190	560ألف صندوق مياه
فرعي المطاحن في اللانقية وطرطوس	1996	500	3300ألف ليتر مشروبات غازية
الشركة العامة لتوليد الكهرباء بانياس (المحطة العاردية)	1982	869	680م.و
شركة الغزل بجبلة	1978	1955	6850طن
شركة النسيج باللانقية	1982	1040	3400طن

الجدول من إعداد الباحث بالأعتماد على الموسوعة الاقتصادية للساحل السوري، 1999

هذا على صعيد القطاع العام، أما على صعيد القطاع الخاص فكما تحدثنا، لم يكن هناك منشآت صناعية كبيرة وقد أنشئت عدد من المشاريع الصناعية بين عام 1950 - 1960 ولكن أتمت بعد قيام ثورة الثامن من آذار ومنها معمل الخشب في اللانقية.

وخلال الفترة 1965 - 1970 كانت الفترة فترة ركود وتراجع في النمو الاقتصادي بشكل عام، ولم تشهد قيام أي مصنع في القطاع الخاص باستثناء بعض التراخيص الحرفة لورشات صنع البلوك وصنع المفروشات والحدادة والتجارة (9) وفي عام 1970 جاءت الحركة التصحيحية المجيدة، التي قادها الرئيس

حافظ الأسد فأعادت اللغة للمواطنين السوريين، وتم إنشاء العديد من المشاريع الصناعية في الساحل السوري وقد زادت هذه المشاريع بعد صدور قانون الاستثمار رقم (10) عام 1991. وفيما يلي جدول يبين عدد المنشآت الصناعية وعدد العمال في كل دائرة لغاية 31/12/1998:

المنشآت الصناعية في المنطقة الساحلية بحسب الفروع الإنتاجية وعدد العمال					
نوع المنشآت الصناعية	المجموع	كيميائية	هندسية	نسجية	غذائية
عدهما	1054	124	312	128	490
عدد العمال	5203	470	1169	1139	2425

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لعام 1998 في مديرية صناعة طرطوس واللانقية.

من خلال استعراض واقع القطاع الصناعي العام والخاص في المنطقة الساحلية هناك عدة نقاط لابد من التأكيد عليها وهي:

النقطة الأولى:

إن أغلبية المنشآت الصناعية العامة والقسم الأكبر من المنشآت الخاصة واقعة في المدن الساحلية (اللانقية - جبلة - بانياس - طرطوس) وبالتالي هناك مدن بالكامل شبه خالية من المنشآت الصناعية وهي (الحفة، القرداحة، القدموس، الشيخ بدر، صافيتا). ولذلك إن هذا الواقع ترك ويترك الكثير من الآثار السلبية على الطرفين معاً.

النقطة الثانية:

إن المنطقة الساحلية لم تستطع أن تستفيد من وجود المرافق البحرية عن طريق إقامة منشآت صناعية تعتمد على مواد مستوردة من أجل إنتاج بضائع لأسواق التصدير، مثل هذه الأنشطة مفقودة في بنية اقتصاد المنطقة الساحلية.

النقطة الثالثة:

إن المنطقة الساحلية لم تستطع أن تستفيد من الإنتاج الزراعي المتميز في بعض الأنواع ولا سيما الحمضيات، وبالتالي لم نجد صناعات زراعية تواري أو تجاري التميز في الإنتاج الزراعي، كما أن المنطقة لم تستند من وجود منشآت صناعية ضخمة (المصفاة مثلاً) لإنشاء صناعات مكملة فالصناعات الكيميائية في القطاع العام باستثناء تكرير البترول معروفة وفي القطاع الخاص قليلة جداً.

النقطة الرابعة:

نلاحظ إن عدد المنشآت في القطاع الخاص هو قليل جداً، إذا ما قورن مع باقي المناطق في القطر، وفي إحدى الدراسات المقدمة في ندوة الثلاثاء الاقتصادية عام 1993 تبين أن 80% من المشاريع الصناعية المستمرة موجودة في محافظة دمشق وريفها ومحافظة حلب في حين كان نصيب المنطقة الساحلية 6% وهذا التفاوت غير مبرر إطلاقاً (10)

النقطة الخامسة:

وفيما يتعلق بالمدن الصناعية التي أثبتت تجربة البلدان المتقدمة والنامية على السواء أهميتها ودورها في تنظيم شؤون الصناعة وتطويرها وتأمين الاستقرار الصناعي والاقتصادي نلاحظ إن هذه الخدمة غير موجودة في الكثير من المدن في المنطقة الساحلية وخاصة المدن الداخلية. ولا يوجد سوى مدينة صناعية في كل من مدينة طرطوس واللانقية وتجمع صغير في جبلة، وهذه المدن بالرغم من وجودها فهي لا تلبى الطموحات لا من حيث الحجم ولا من حيث الخدمات التي تقدمها للمستثمرين (11)

رابعاً: المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي في المنطقة الساحلية:

بداية لابد من التأكيد على أن المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي في المنطقة الساحلية هي نفسها التي تواجه القطاع الصناعي في باقي مناطق القطر لذلك سنبحث في هذه المعوقات مدعمين البحث بأمثلة من المنطقة الساحلية.

أ - المعوقات التي تواجه القطاع العام

أولاً: انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات الصناعية القائمة في عدد غير قليل من المنشآت الصناعية وفي مختلف الأنشطة.

إن تدني نسبة الاستفادة من الطاقات الصناعية القائمة، تؤدي إلى تجميد لرؤوس أموال دفعت في معظمها بالقطع الأجنبي وفوات للربح من البيع في السوق المحلية أو بالتصدير، وكلاهما يعني توفير القطع الأجنبي اللازم لسد النقص في حاجة السوق المحلية نتيجة عدم الاستفادة من الطاقات أو تأمين المزيد بنتيجة التصدير في مجال الفائض.

أما الأسباب الموضوعية التي أدت إلى انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقة المتاحة فتعود إلى:

1-عدم كفاية المواد الأولية الزراعية لعدد من المصانع بالكميات المطلوبة، كما هو الحال في معمل الكونسروفة في جبلة. حيث كان المخطط خلال النصف الأول من العام 1999م.

(رب البنورة /150/طن، ومربي المشمش /60/طن) في حين كان المند

(رب البنورة /14/طن، مربي المشمش /61/طن). وهذا يعود إلى عدم توفر المنتجات الزراعية بشكل يكفي لتشغيل خطوط الإنتاج بطاقةها القصوى . (12)

هنا لابد من الإشارة إلى أن سياسة تسعير المنتجات الزراعية لم تكن مشجعة من أجل زيادة الإنتاج أولاً وسليمة إلى هذه الشركات ثانياً.

2- وجود مشكلات فنية وتصميمية في عدد من المعامل، كما هو الحال في شركة نسيج اللانقية، حيث يوجد 392 /نولاً هوانياً تشيكية الصنع وهي من الرعيل الأول للأتوال الهوانية (سنة الصناع 1977) وعمرها التقني قد انتهى وهي تنتج أقمشة قطنية خفيفة كثيرة العيوب بسبب ضعف تكنولوجيا تصميمي فيها إضافة إلى تخلف تقنيتها كونها قديمة مع الصعوبات في تأمين القطع التبديلية المناسبة لها وتوقف إنتاج هذه الأتوال في بلد المنشأ (13)،

وشركة أخشاب اللانقية تقتني آلات قديمة ومهترنة ويدوية تعتمد على الجهد العضلي ولا قطع تبديلية لها كما أنها منسقة في بلد المنشأ (14).

3- عدم توفر القطع الأجنبي اللازم لتأمين قطع التبديل ومستلزمات الإنتاج المستورد. وهذا ما تعياني من أغلبية الشركات في القطاع العام ومنها مثلاً: شركة الخيوط القطنية باللانقية وشركة إسمنت طرطوس وشركة أخشاب اللانقية التي تعتمد في صناعتها على الجنوح الاستوائية ذات المصدر الإفريقي (15).

4- المنافسة غير المتكاففة: إن أغلب المنشآت الاقتصادية العامة تعاني من المنافسة غير المتكاففة، من قبل شركات ومنشآت القطاع الخاص، خاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم 10/ عام 1991 وما منحه من ميزات للمستثمرين الصناعيين وغير الصناعيين.

مثلاً: شركة الفول السوداني في طرطوس: وسطي أسعار الشركة للكغ الواحد 35 ل.س بينما يدخل الفول المصري والصيني عن طريق مرفاً اللانقية وعبر الحدود مع لبنان وبسعر 27 ل.س للكغ الواحد واصل إلى القطر. مما رفع المخزون لدى الشركة حتى وصل إلى (1800) طن (16)

وشركة أخشاب اللانقية تعاني من منافسة غير متكاففة وبالتالي صعوبة تصرف الإنتاج وتكدس المخزون ويعود السبب في ذلك إلى توفر المادة الخشبية بالسوق المحلية وبأسعار متدينة وهذه المادة بأنواعها مستوردة من قبل القطاع الخاص الذي استورد كميات ضخمة وقام بترويجها وتسييقها على حساب إنتاج الشركة علماً بأن هذه المادة الخشبية المستوردة غير مطابقة للمواصفات السورية (17).

ولاشك أن هذا المخزون المتراكم سوف يؤدي آ杰لاً أم عاجلاً إلى توقف الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية المتاحة.

ثانياً: المشكلة الإدارية:

بشكل عام يمكن القول إن المشكلة الإدارية في القطاع العام الصناعي نجمت عن مشكلات تنظيمية - بشرية - قانونية، برزت من خلالها ظواهر السلبية التالية:

- 1- عدم وجود أساس موضوعية لانتقاء القيادات الرئيسية في القطاع العام الصناعي.
- 2- تنافى مستوى الأداء وتختلف أساليب العمل الإداري.
- 3- المركزية الشديدة.
- 4- ضآللة الشعور بضرورة العمل الجماعي المؤسسي.
- 5- الضعف الشديد في الأجهزة القانونية والمالية والمحاسبية والتجارية والمصرافية والتخطيطية.
- 6- التسبب والإهمال وضعف روح المسؤولية والمبادرة.
- 7- قلة الانضباط وضعف الأمانة الوظيفية لدى البعض.
- 8- عدم استقرار اليد العاملة وعدم توفر العدد الكافي من الخبرات وعدم إيلاء التدريب الأهمية الازمة بسبب تنافس الأجور.

وقد انعكس هذا الواقع على الأداء الاقتصادي للشركات والمؤسسات الصناعية.

ثالثاً: علاقة القطاع العام الصناعي مع الجهات الرسمية:

وترتبط هذه العلاقة بالشكل التنظيمي للدولة في إطار السلطة التنفيذية هناك مجلس الوزراء والمجالس واللجان المنبعثة عنه والوزارات والإدارات المختلفة وكل من هذه الجهات علاقة مباشرة في

التخطيط وفي العمل اليومي ومتابعة أعمال القطاع العام الصناعي وفيما يلي أمثلة على بعض جوانب هذه العلاقات.

1: العلاقة مع وزارة المالية:

تبدي هذه العلاقة من خلال الزوايا التالية:

أولاً: من زاوية إقرار الميزانية التقديرية: إن مجلس إدارة الشركة أو المؤسسة يقر الميزانية التقديرية والخطة السنوية في جلسة يرأسها الوزير المختص وهذه مناسبة لمراجعة عمليات التنفيذ عن السنة المنقضية ووضع آفاق العمل للسنة المقبلة. ولكن؟

وزارة المالية تعمل على مناقشة الميزانية التقديرية بروح المساومة وبنظرية سلبية للقطاع العام الصناعي، تحت عنوان التشفف ومنع الهراء. فتحرم هذا القطاع من أي قدرة على التحرك والتطور. فهي تعمل بروح جامع الضريبة، وبعقلية أمين الصندوق.

ثانياً: تبدي علاقة وزارة المالية بالقطاع العام الصناعي أخطر في مجال آخر وهو ارتباطها بالسيولة المالية للشركات، فعقلية وزارة المالية تجعل من وظيفتها أداة باتجاه واحد فهي تستولي على الفائض وعلى الاحتياطات والاملاك السنوية وتحرك حسابات الشركات عندما تجد لها أي فائض في المصارف ولكن عندما تقع أي شركة في مشكلة سيولة ترتبطاً في معالجتها تحت مختلف الموج.

ولذلك فإن إدارة الشركة لم يدع يهمها أن تربح أو تخسر الشركة ما دامت الفوائض تذهب إلى صندوق المالية وما دامت الخسارة تسد من الصندوق.

ثالثاً: وتبدي علاقة وزارة المالية بالقطاع العام الصناعي من خلال عملية الرقابة المالية التي يمارسها الجهاز المركزي للرقابة المالية فمن المعروف أن شركات القطاع العام تخضع في نهاية المدة المحاسبية إلى تنفيذ حساباتها الختامية من قبل جهة خارجية عنها. وتعتبر عملية التنفيذ هذه في غاية الأهمية، فمن خلالها يمكن الكشف عن الانحرافات المالية والكشف عن اقتصادية العمل واستخراج النسب الاقتصادية والتنفيذ فيها.

لكن على صعيد الواقع نجد أن الجهاز المركزي للرقابة المالية عاجز في وضعه الراهن عن القيام بالمهام الموكلة إليه في تنفيذ حسابات الشركات على النحو الذي يحقق الغاية، والسبب في ذلك يعود إلى عاملين:

- ضعف الجهاز من حيث العدد والكفاءة.
 - العقلية التي يعمل بها، إضافة إلى استمرار ربطه بوزير المالية.
- وقد أدى ذلك إلى تراكم أعمال الجهاز وانصرافه أحياناً إلى التنفيذ في أمور صغيرة.

2 - العلاقة مع وزارة التموين والتجارة الداخلية:

لعل أهم جوانب هذه العلاقة هي ولادة هذه الوزارة على الأسعار فأسلوب تحديد الأسعار لديها وإليه غالباً ما يقع شركات الإنتاج في الحرج وأحياناً كثيرة في الخسائر دون تحديد الجهة التي تحمل الفروق ما بين التكاليف الفعلية والأسعار المحددة وعندما تتغير ظروف التكاليف تطالب الشركة بتعديل السعر فإن الإجراءات لتعديل السعر تأخذ وقتاً طويلاً فلا هي قادرة على إيقاف البيع ولا هي قادرة على تحمل الفرق ما بين التكلفة والسعر وفي أحياناً أخرى تصدر الأسعار بما يقل عن سعر التكلفة دون أن تحدد الجهة التي عليها أن تسد الفرق مما يوقع الشركة في الخسارة.

ورافق ذلك كله إن مستويات الأسعار ترتفع في حين أن الأجور بقيت في مستويات منخفضة مما خلق شعوراً بالمرارة لدى العاملين ودفعهم للبحث عن مجالات جديدة تسمح لهم بزيادة أجورهم عن طريق العمل الإضافي والأعمال الأخرى التي تتراوح بين الأعمال المشروعة وغير المشروعة وانعكس ذلك على مستوى الأداء من جديد، فاصبح البعض ينظر إلى عمله الأساسي على أنه تحصيل حاصل، فلا يبذل أي جهد في سبيل تحسينه، لا بل يسعى للتهرب من الأعمال فشاع جو التكاسل والتواكل أغلب الأحيان.

بـ- المعوقات التي تواجه القطاع الخاص الصناعي:

لعل أهم هذه المعوقات نشأت تاريخياً منذ أواخر الخمسينيات، وتمثلت في إنجام القطاع الخاص عن الاستثمار الكبير في الصناعة، وبعد التأمين الحاصل للشركات الصناعية الكبرى في عهد الوحدة ثم في ظل ثورة الثامن من آذار في السبعينيات اقتصر دور القطاع الخاص الصناعي في مجال الصناعات الصغيرة والورشات وفي بداية السبعينيات وبعد ظهور سياسة اقتصادية جديدة منفتحة على القطاع الخاص، لم يتم توجيه فعلي للاستثمارات الصناعية الكبيرة من قبل هذا القطاع إنما توجه نحو الاستئثار والعمل في مجال الخدمات والتجارة والوساطة والسياحة فيما عدا حالات محدودة.

وظل القطاع الخاص متربداً في الإقدام على الاستثمار الصناعي الكبير لعوامل عديدة منها:

1- عدم وضوح سياسية الدولة في هذا المجال على نحو كامل، يحدد بشكل قاطع مجالات عمل كل من القطاعين العام والخاص في النشاط الصناعي.

2- الخشية من التأمين لدى إقامة مشروعات صناعية كبيرة.

3- عدم تشجيع إحداث شركات مساهمة كبرى في المجال الصناعي.

4- تعقيد إجراءات الترخيص الصناعي.

5- عدم وجود دراسات اقتصادية فنية وعملية لمسألة النشاط الصناعي.

6- نزعة الاستئثار الفردي لدى المواطنين وعدم الرغبة في المشاركة وتكون شركات كبرى.

7- وجود أعباء ضريبية كبيرة، والتي تتعكس على تكلفة السلع المنتجة وقدرتها على المنافسة الخارجية، ومن هذه الضرائب، ضريبة ريع الآلات وضريبة دخل الأرباح الصناعية وضرائب ورسوم التصدير والرسوم الجمركية على المواد المستوردة الداخلة في الصناعة المحلية.

8- أساليب التسعير: حيث تقوم الجهات التموينية عادةً بوضع تسعيرة محددة لكل منتج، وهذه التسعيرة غالباً لا يتم وضعها وفق أسس مدروسة لتكلفة المنتج، فكثير من بنود التكاليف لا يتم احتسابها ضمن التسعيرة، مما يجعلها قريبة جداً من تكلفة المنتج، وهذا يلحق الضرر والخسارة أحياناً بالمنشأة.

9- عدم وجود هامش ربح مُغري من النشاط الصناعي في الوقت الذي تدر فيه أعمال تجارية أخرى أرباحاً كبيرة.

10- عدم وجود أجهزة تمويلية قادرة على مواجهة احتياجات القطاع الخاص التمويلية وعدم قيام المصرف الصناعي بدوره في هذا المجال.

وما يزيد الوضع صعوبة في المنطقة الساحلية.

أ: افتقار محافظات الساحل السوري إلى رؤوس أموال قادرة على إقامة صناعات ضخمة، فالذين يملكون الكتل النقدية والمهارات لإقامة منشآت صناعية ضخمة يعدون على الأصابع، مع ملاحظة الإحباط الذي

أصحاب الكثرين من الذين أودعوا أموالهم لدى جامعي الأموال وهذا ما أثر بشكل كبير على واقع السيولة النقدية في هذه المحافظات.

بـ: ضيق السوق في هذه المحافظات وهو العامل المهم لأن معظم الصناعات الحديثة هي صناعات بسيطة صنعت للسوق المحلية، وليس للسوق الخارجية والمنافسة ولو كانت صناعاتنا قادرة على المنافسة بالشكل المطلوب لكان المدن البحرينية ذات شاطئ صناعي وتجاري واسع ومتميز.

خامساً: الصناعة والبيئة في المنطقة الساحلية:

بدأ اهتمام الإنسان بالبيئة منذ أواخر القرن الماضي، مع التقدم الحاصل في الصناعة، لقد كانت الطبيعة سابقاً كفيلة بوسائلها وأساليبها في حفظ التوازن البيئي القائم ولكن مع قيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وما صاحبه من تدهور سريع للبيئة، بدأت تبرز الحاجة إلى معالجة الآثار السلبية الناجمة عن الصناعة على البيئة المحيطة بالمجتمعات الحضرية.

إن أهم مصادر التلوث ولتها وتولدها العمليات الصناعية، وتمثل هذه المصادر أساساً في تلك النواتج الثانوية والنفايات التي لا ترى المصانع حاجة لها فتنقى بها خارجاً، مطلقة إياها في الجو إن كانت نفايات غازية، أو ملقطة إياها في الماء إن كانت سائلة أو صلبة خفيفة أو ملقطة بها على الأرض إذا كانت نفايات صلبة كبيرة.

وبالعادة فإن الصناعات تقوم بتحويل الخامات المختلفة إلى منتجات نهائية أو نصف نهائية فتنتج بذلك الكثير من المواد الثانوية التي لا ترى فيها نفعاً اقتصادياً فتعتبرها نفايات، وتصبح معاملة الإنتاج الصناعي: خامات + طاقة = منتجات + نفايات.

إن المنطقة الساحلية التي تضم العديد من المنشآت الصناعية كما ذكرنا تعتبر من المناطق شديدة التلوث ففي هذه المنطقة صناعات نقطية وصناعة الكهرباء وصناعة الأسمنت وهذه الصناعات تعتبر من أهم الصناعات الملوثة للبيئة.

ـ تكرير النفط: تعتبر مرحلة تكرير النفط من أخطر مراحل التلوث البيئي المرتبطة بالصناعة النفطية ومصفاة بانياس التي تبلغ طاقتها السنوية حوالي 6/ مليون طن متري. أي نصف استطاعة القطر. تعتبر من المنشآت الصناعية الملوثة للبيئة وهي ملوثة للهواء والماء والترابة.

بالنسبة للملوثات الهوائية: تأتي من الغازات الكربونية. حيث تستخدم المصفاة وقود дизيل لتوليد الكهرباء وتشغيل المحطات الخاصة بمعالجة النفط، حيث يوجد في المصفاة /3/ مراجل يستهلك الواحد منها 900 /طن فيول في الساعة وبالتالي يكون مجموع الاستهلاك اليومي 64800 /طن فيول تطلق حوالي 3240 /طن كبريت في اليوم (18) ومن الغازات الأخرى أول أوكسيد الكربون وأكسيد النيتروجين والمواد الدقيقة، والناتجة عن أفران الوحدات (الممسخنات) والمراجل في وحدات التقطير الجوي والفراغي وهدرجة الكيروسين وزيت الغاز .. الخ. وهذه الملوثات تحول الهواء إلى مادة حامضية ذات صفات أكلة تتلف المباني القائمة وتلحق أثراً بلباً بجهاز التنفس للإنسان والحيوان مما يزيد في الأمراض والوفيات.

وبالنسبة للملوثات المائية فإنه نظراً لحاجة المصفاة إلى المياه لأغراض التبريد وتوليد البخار اللازم للعمليات وللتسمين وللتسخين وللغسيل والمكافحة، ينجم عن ذلك إن بعض هذه المياه تتلوث بمكونات النفط الخام أو

المواد الكيميائية الأخرى المستخدمة في المصفاة ونظراً لأن هذه المياه تعود وتلقى في البحر فإنها تؤثر على البيئة المائية والكائنات الحية فيها، حيث نلاحظ بقع الزيت بصورة واضحة وخاصة في مواسم الاصطيف.

ويحتوي النفط الخام على بعض المواد الصلبة كالرمال والأطيان التي تترسب في قعر الخزانات وكذلك تقوم وحدات التكرير المختلفة بإنتاج مواد صلبة أخرى مثل فحم الكوك وبقايا العامل المساعد والصادر والتربسات الصلبة من وحدات معالجة المياه.

وتقدر الفضلات الصلبة بحوالي 7 /طن يومياً لمصفاة بطاقة 200 /ألف برميل يومياً (19).

بـ- صناعة الكهرباء: تعتبر الكهرباء من أهم الصناعات لأنها تستهلك مباشرة من قبل السكان وتتدخل كوسيلة في الكثير من النشاطات البشرية والصناعية والخدمية، ومن أهم الملوثات الناتجة عن صناعة الكهرباء في محطة بانياس الكبريت وبعض الغازات الضارة مثل ثاني أوكسيد الكربون، كما تساهم في تلوث المياه فهي تعتمد على 4/مراجل يستهلك المرجل الواحد منها 17500 /م3/سا مياه.

وبالتالي يقدر حجم المياه المستهلكة من البحر يومياً بحدود 161000 /م3، تعاد إلى البحر بعد استخدامها في عمليات التبريد وتحمل معها الكثير من الملوثات كما ترفع من درجة حرارة المياه 8-10/درجة مئوية فتؤدي إلى قتل الأحياء في المياه البحرية المجاورة للمحطة (20).

ج - صناعة الأسمنت: تؤثر شركة إسممنت طرطوس على البيئة من ناحيتين:
الناحية الأولى: هي التأثير على شكل الطبيعة من خلال عمليات الحفر للحصول على المادة الأولية حيث أن طن واحد من الإسمنت يحتاج إلى (1.75) طن مادة أولية. وهذا المعمل يحتاج يومياً إلى 10500 /طن مواد أولية ويطرح منها 4500 /طن على شكل غبار وغاز. مع العلم إنه أقيم على مساحة واسعة من الأرض المزروعة بأشجار الزيتون (21)

والناحية الثانية: فهي كميات الغبار التي تطلقها صناعة الإسمنت في الهواء سيراً وإن المعمل قريب من المناطق السكنية، وهو قد حول الكثير من المناطق المجاورة إلى صحاري خلال فترة وجيزة من الزمن، حيث أن تراكم الغبار على أوراق وجذوع الأشجار يمنعها من التنفس وإتمام عملية التركيب الضوئي وتؤدي مع مرور الزمن إلى موتها.

يضاف إلى ذلك كميات المياه التي تستهلكها هذه الصناعة وتعد طرحها محملة بالملوثات الصناعية، فإذا أن كل طن واحد من الإسمنت يحتاج (11.5) متر مكعب من المياه.

إضافة إلى الصناعات السابقة يوجد الكثير من الصناعات التابعة للقطاع العام وهي ملوثة للبيئة بشكل أو بأخر على سبيل المثال:

- معامل النسيج في اللاذقية وجبلة: حيث ينتج عن هذه المعمل مواد كيميائية مثل أملاح الكالسيوم والمغنيزيوم وحمض الكبريت وحمض كلور الماء إضافة إلى الأصبغة الحاوية على الكروم السادس شيد السمية وال الكبريت والكلور. إضافة للتلوث الحراري الناجم عن ارتفاع حرارة هذه الملوثات.
- معمل الكونسرفة في جبلة: حيث تتصف مخلفات هذا المعمل بارتفاع كبير في نسبة المواد العضوية القابلة للتحلل اللاهوائي إضافة إلى المواد العالقة أحياناً والتلوث الحراري.
- كما يعتبر مصنع الألمنيوم في اللاذقية من الصناعات الملوثة للماء والهواء نتيجة الغازات المنطلقة منه ونتيجة رمي مخلفاته في النهر القريب منه.

▪ ومن الصناعات الأخرى الملوثة والتي تطلق الروائح والغازات الضارة، مصنع التبغ والتباك ومصنع المحركات الكهربائية ومقالع الحجارة والرخام وخلطات الإسفلت وجميعها تطلق غازات أول وثاني أوكسيد الكربون والعديد من الغازات الضارة الأخرى.

أما في القطاع الخاص فتحصر المنشآت الصناعية الملوثة للبيئة بصناعات استخراج زيت العرجوم التي تلوث الجو بغاز الكربون والهباب الأسود إضافة إلى معاصر الزيتون التي يتجاوز عددها في المنطقة الساحلية 300/ معصرة، والتي تلوث التربة بما تنتجه من مخلفات كالحموض والأسيد الذي يسري مع المياه ويتسرب في الأراضي مما سيؤثر على المياه الجوفية ومياه الشرب بشكل عام. ومن المنشآت الملوثة بشكل أو بأخر الصناعات الكيميائية التي تلقى بمخلفاتها دون أي معالجة.

أخيراً لابد من الذكر ان التلوث في المنطقة الساحلية تتعرض لنوع آخر من التلوث وهو التلوث الضجي الذي تسببه أو تشارك فيه اغلب المنشآت الصناعية في المنطقة، ومن المعروف إن الضجيج يسبب الارتكاك العصبي والهضمي، وزيادة في توفر العضلات وارتفاع الضغط الشرياني وضعف سرعة الدورة الدموية وقد يؤدي إلى مشاكل سمعية حادة.

لعلنا الآن، وبعد هذا الاستعراض البسيط، لما خلفته الصناعة من أضرار على البيئة في المنطقة الساحلية نتيجة إقامة هذه الصناعات والتي تطلق في الهواء، وتتفشى إلى الماء والتربة العديد من المنتجات الثانوية والفضلات التي تؤثر على الإنسان والحيوان والنبات.

لعلنا نترك أولاً ضرورة دراسة سلوك الملوثات من حيث هو سلوك معقد الجوانب والاتجاهات، وذلك من خلال القنوات التي تمر بها تلك الملوثات والتحولات التي تطرأ عليها والآثار التراكمية لها.

وثانياً إنه ليست هناك مرحلة عدم تلوث zeropollution وهذا الأمر قد يكون مستحيلاً تحقيقه، ولكن الهدف من أي دراسة وإجراء معالجة لمسائل التلوث هو الوصول إلى الحد الذي يمكن للطبيعة أن تتولا لإعادة التوازن البيئي إلى ما كان عليه.

وثالثاً دراسة الأثر البيئي لأي صناعة مستقبلية في المنطقة الساحلية وأخذها بعين الاعتبار قبل إقامتها.

النتائج والتوصيات:

- إن مهمة التصنّع كجوهر لعملية التنمية في المنطقة الساحلية، ينبغي أن يحقق هدفين متكملين، الأول هو تعزيز موقع الصناعة في اقتصاد المنطقة، وخاصة في مواجهة القطاع الزراعي والثاني هو تغيير الهيكل الداخلي للصناعة وخاصة في مواجهة الصناعات الملوثة للبيئة.
إن مهمة الصناعة على هذا النحو تعتبر تحدياً لعملية التنمية باتجاه تصحيح الهيكل المشوه لاقتصاد المنطقة، والتوصيل إلى هيكل آخر أكثر كفاءة وأكثر تكاملاً وأكثر اتساعاً.
- لكل من القطاع العام والخاص دور في تنمية المنطقة، ولذلك يجب أن يبقى هذا الدور ويحدد وفق متطلبات التنمية وفي ضوء إمكانيات كل منها.
- إن نظرة بسيطة على موقع المشروعات الصناعية العامة والهامة بنفس الوقت تبين كما ذكرنا إن أغلبها في المدن الساحلية من المنطقة، ولذلك يجب إقامة مشروعات صناعية ومراكيز تنمية صناعية في المدن الداخلية (الحفة- القرداحة - القديموس - الشيخ بدر - صافيتا).

- إن محور (دمشق - حلب) يتأثر بـ 80% من المشروعات الصناعية الخاصة وهذا غير منطقي إطلاقاً، لذلك يجب إعادة التوازن ونشر الصناعات في جميع مناطق القطر ومنها المنطقة الساحلية عن طريق الدولة التي تمتلك الوسائل والأدوات اللازمة لتطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة المتوازنة على مستوى الكلي للقطر. فعلى سبيل المثال: بإمكان الدولة أن تمنح من يقوم بإنشاء مشروعه في المنطقة الساحلية قروض طويلة بفائدة رمزية علاوة على إعفاءه من الضرائب وتقييم الأرض مجاناً.
- يجب الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يمنحها الموقع الجغرافي للمنطقة الساحلية فمثلاً يمكن أن تستفيد من وجود المرافق لإقامة الصناعات التصديرية أساساً.
- يجب أن تستفيد من الخدمات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وخصوصاً الحمضيات والخضار المنتجة بكميات كبيرة. ولاشك أن ذلك يعود بالفائدة على القطاعين مما (الصناعة والزراعة).
- يجب دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الريف كصناعة السجاد اليدوي والصناعات الحرافية الأخرى، بهدف شد أبناءه للعمل فيه وإيقاف الهجرة إلى المدينة. وأن هذه الصناعات تمتص الطاقة المعطلة من الشباب القادرين على العمل وتساهم مساهمة فاعلة في زيادة معدل الدخل القومي الإجمالي.
- يجب الإسراع في إنجاز المدن الصناعية في كل من اللاذقية وجبلة وطرطوس والعمل على إنشاء مدن جديدة في المناطق الداخلية، نظراً لأهمية هذه المدن في التخلص من الانتشار العشوائي للمنشآت الصناعية والحرافية على حساب الأراضي الزراعية والسكنية، كما إن هذه التجمعات الصناعية الحديثة تساهم في حماية البيئة من الآثار الناجمة عن المخلفات السائلة والصلبة والغازية عن طريق إقامة محطات معالجة مشتركة للأنشطة المتماثلة وإعادة المخلفات القابلة للتصنيع إلى دورة الإنتاج كالفضلات المعدنية والبلاستيكية والورقية والزجاجية.
- لابد من الإشارة أخيراً إلى أن المنطقة الساحلية وما تتوفر فيها من إمكانيات تربية طبيعية وسياحية يتطلب سيراسات اقتصادية واجتماعية تجعل من هذه المنطقة الرئة التي يتنفس منها الشعب السوري، ويلجا إليها دائماً، ولهذا فلا بد من اختيار موقع المنشآت الصناعية بعناية فائقة، كما إن هذه الصناعات ينبغي أن تكون صناعات نظيفة، كما ومن الضروري أن توضع المخططات التنظيمية المترادفة لكل مكونات هذه المنطقة وبما يجعل من الفعاليات البحرية والفعاليات الاقتصادية متقدمة مع صناعة السياحة.

الهوامش

- 1-المجموعة الإحصائية السورية. الجدول رقم (2/1) من 57.
- 2-الدراسة الأولية للتخطيط المتكامل للساحل السوري - وزارة البيئة. برنامج الأمم المتحدة للبيئة ((اليونيب)). دراسة غير منشورة - من 5.
- 3-المجموعة الإحصائية الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. مديرية الإحصاء والتخطيط /1997/. الجداول (43، 47، 91).
- 4-البعث الاقتصادي العدد/63 / الثلاثاء 7/20 من 4.
- 5-الدراسة الأولية للتخطيط المتكامل للساحل السوري، مرجع سبق ذكره. ص 15.
- 6-البعث الاقتصادي. العدد 50 / الثلاثاء 4/20 من 1.
- 7- خليفة، سون. جريدة الثورة (تعزيز القراءة التناافية للمراقبة السورية) العدد /10795/ تاريخ شوال 1419 هـ الموافق 1/31 من 12.
- 8- الدراسة الأولية للتخطيط المتكامل للساحل السوري، مرجع سبق ذكره، ص 18.
- 9- البحرة، مأمون. تقييم القانون رقم 10/ لعام 1991 /ومشاكل تطبيقه من وجهة نظر المستثمرين الصناعيين، دراسة مقدمة للندوة السورية - الألمانية الأولى حول (السياسة الاستثمارية في سوريا) نيسان 1997 - ص 2.
- 10-الهندى، يحيى. الاستثمار الصناعى فى ظل القانون رقم 10 /، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثامنة، دمشق 5/4 من 1993 /، ص 6.
- 11- محفوظ، اياد. جريدة البعث (تجمعات صناعية عاجزة عن استيعاب الأنشطة الاقتصادية والتأهيل الصناعي) العدد /10940/الأربعاء 10/ربيع الأول 1420هـ الموافق 6/23 من 1999، ص 2.
- 12- معروف، لمى. جريدة الوحدة (كيف تعمل شركة كونسرونة جبلة) العدد /4412/ الثلاثاء 6 جمادى الأولى 1420 هـ الموافق 17/أب 1999، ص 3.
- 13- حويجة، مروان. جريدة البعث (متابعة ميدانية لواقع صناعة الغزل والنسيج) الأربعاء 1/ربيع الثاني 1420هـ الموافق 7/14 من 1999، ص 5.
- 14- حويجة، جريدة البعث. (من ينفذ شركة أخشاب اللانقية) العدد 10815 الثلاثاء 24/رمضان 1419هـ الموافق 1/12 من 1999، ص 5.
- 15- قصيبة، هيثم. جريدة الثورة (شركة أخشاب اللانقية عجز عن المنافسة) العدد /10832/ بتاريخ 30/ذى القعدة 1419هـ الموافق 17 الذار 1999، ص 5.
- 16- ديب، عائده. جريدة الثورة (شركة النول السوداني بطرطوس كيف تعالج مشكلة الإنتاج المكس) العدد /10897/ بتاريخ 25 صفر 1420هـ الموافق 9 حزيران 1999، ص 5.
- 17- قصيبة، هيثم. جريدة الثورة العدد /10832/ مرجع سبق ذكره. ص 5.
- 18- محمد، درویش. رمضان، السكان والبيئة في الجمهورية العربية السورية. رسالة دكتوراه - 1997 . جامعة دمشق ص 83.
- 19- الحمش، منير. التنمية الصناعية في سوريا وأفاق تجديدها، دار الجليل للطباعة والنشرة، الطبعة الأولى. دمشق /1992/ص 165.
- 20- محمد درویش، رمضان، مرجع سبق ذكره ص 86.
- 21- المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

REFERENCES**المراجع**

- 1 الحامض - خالد. التخطيط الاقتصادي. منشورات جامعة حلب. 1414هـ / 1993م.
- 2 الحمش. ميز. التنمية الصناعية في سورية وأفاق تجديدها - دار الجليل للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. دمشق. 1413هـ - 1992م.
- 3 حبيب - مالك. الموسوعة الاقتصادية للساحل السوري - (اللانتقية 1420هـ - 1999م).
- 4 زنبوعة - محمود. التنمية الاقتصادية. منشورات جامعة تشرين. 1415هـ 1996م.
- 5 محمد درويش. رمضان. السكان والبيئة في الجمهورية العربية السورية. رسالة دكتوراه. إشراف. كاظم حيدر. دمشق 1997م.
- 6 المجموعة الإحصائية السورية. 1998.
- 7 المجموعة الإحصائية الزراعية. 1997.
- 8 ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثامنة. دمشق - تاريخ 4/5/1993م ولغاية 30/11/1993م.
- 9 الندوة السورية - الألمانية الأولى (سياسات الاستثمار في سورية). دمشق 1997م.
- 10 الدراسة الأولى للتخطيط المتكامل للساحل السوري - دراسة غير منشورة - وزارة البيئة إعداد مركز سبليت / بوجسلافيا / 1990م.
- 11 التقرير السنوي لمديرية الصناعة في طرطوس. 1998 / .
- 12 التقرير السنوي لمديرية الصناعة في اللانتقية 1998 / .